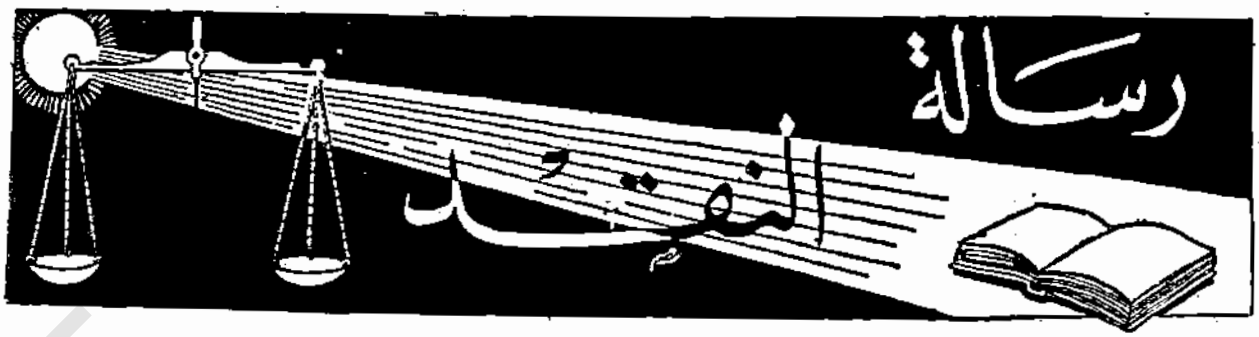

كتاب إحياء النحو

تأليف الأستاذ ابراهيم مصطفى

للأديب السيد عبد الهادى

تتمـــــة

واصل الأستاذ بدوى نقده، فى مقاله الثانى، لمعانى الأعراب أخذ يناقش بعض الأمثلة الواردة فى الكتاب دون اعتماد على نقل يم أو سندمن رأى. فبينا ترى الكتاب قد امتلأ بآراء أئمة النحو دماء وبالنصوص القديمة الصحيحة مؤيدة بأسماء الكتب وأرقام صفحات، وذلك شأن الباحث الحديث الذى لايقطع صلته بالماضى كنه لايقف عند حده، ترى نقد الأستاذ قد خلا منه تماماً؛ خلو النقد من أمثال هذه النصوص والآراء يسقط قيمته ويحيله مجادلات لفظية لاتغني عن الحق شيئاً.

ولعلي لا أجد بياناً أوفى ولا حجة أقطع فيما بينى وبين أستاذ بدوى من خلاف حول معانى الإعراب إلا أن أقدم اري الكريم صورة صحيحة دقيقة عن رأى المؤلف فيها، وإذ يستطيع القارئ بنفسه أن يحكم للكتاب أو عليه وأن يقدر ل المؤلف ودقة نظره وأن يعرف إلى أى حد كان هذا النظر بحاً جديراً بأن يكون إحياء للنحو بكل مافى كلمة الاحياء معنى.

فاللغة العربية لغة معربة أى تتغير حركات الحرف الأخير كلماتها تبعاً لتغير التراكيب، وهذه أهم ظاهرة تلفت النظر فى اللغة العربية، وقد كان العرب شديدى العناية بالإعراب، وكان حسهم به دقيقاً يقظاً؛ وقد قالوا: اللحن هجنة على الشريف. وقال عبد الملك بن مروان: شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن. هذا شأن حركات الإعراب ومنزلتها فى اللغة العربية.

أما الحركات الأخرى التى ليست حركات إعراب وهى التى تكون فى أوائل الكلمات أو فى أوساطها فليست أقل شأناً فى العربية من حركات الإعراب فإنها أداة للتفريق بين المعانى المختلفة، فهى تفرق بين اسم الفاعل والمفعول فى مثل مكرَم ومكرِم، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول فى مثل كَتَب وكُتِب، وبين الفعل والمصدر فى مثل عِلِم وعِلْم، وبين الوصف والمصدر فى مثل فرِح وفرَح وحَسن وحسْن، وبين المفرد والجمع فى مثل أسَد وأسْد، وبين الفعل والفعل فى مثل قدِم وقدُم، وبين معان أخرى كثيرة يتبينها الناظر في مفردات اللغة العربية بسهولة وبكثرة عظيمتين.

من هذا نرى عناية اللغة العربية بالحركات على اختلاف أنواعها وحرصها على الدقة فيها حرصاً شديداً.

وقد حاول علماء النحو أن يعرفوا منشأ حركات الاعراب، وفكروا فى ذلك طويلا وأنعموا النظر ودققوا الإحصاء، فهداهم كل ذلك إلى أن حركات الإعراب ليست إلا نتيجة لعامل مذكور فى الجملة، وإن لم يكن مذكوراً فلا بد من تقديره حتى يسلم العقل بوجود حركة الإعراب لأنها عرض حادث لا بد له من محدث، ومحال أن يوجد الحادث من غير محدث؛ وقد أطالوا الكلام فى العامل لأنه فى نظرهم سبب حركات الإعراب، فجعلوا الأصل فى العمل للأفعال، والأسماء تعمل حملا عليها، وبعض الحروف يعمل

حملا على الفعل ؛ وجعلوا بعض العوامل قوياً وبعضها ضعيفاً . وعلى الجملة قد وفوا العامل حقه من البحث والإحصاء ، وألفوا كتباً تجمع قواعد النحو تحت عنوان العوامل . وقد عشنا على هذه النظرية طوال هذه السنين حتي أحالها الزمن إلى عقيدة ثابتة يؤمن بها الصغير والكبير ، فأعطينا للكلمات المختلفة قوة ترفع وتنصب وتجزم ، ولم نعط لأنفسنا هذه القوة ، ونحن الذين ننشئ الكلمات وتغيرها وتبدلها ونحن الذين نرفع وننصب ونجزم .

وقد جاء المستشرقون وحاولوا أن يجدوا أصلا لحركات الإعراب فافترضوا أنها بقايا لزوائد كانت تلحق بالأسماء ، وقد انقرضت الزوائد وبقيت الحركات دالة عليها ، وهذا مجرد فرض لم تقم على صحته أدلة كافية باعتراف المستشرقين أنفسهم

ثم جاء الأستاذ الجليل مؤلف « إحياء النحو » ونظر فيما قرره النحاة فى منشأ حركات الإعراب وما انتهى إليه المستشرقون ، أطال النظر فيما سبقه من الآراء والنظريات ، وأطال الاتصال بالعربية وأساليبها الصحيحة فلم يرقه ما قرره أولئك ولا هؤلاء فى منشأ حركات الاعراب ، واهتدى بثاقب فكره إلى أن حركات الإعراب إنما هى إشارة إلى معنى خاص يقصده العربى حين يلتزم الفتحة أو الكسرة أو الضمة ، ولم يستقم عنده أن يكون الإعراب حكما لفظياً يتبع لفظ العامل دون أن تكون له إشارة إلى معنى خاص ، أو أثر فى تصوير المفهوم ؛ فما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها الحرص الشديد وهى لاتعمل فى تصوير المعني شيئاً ؛ ونحن نعلم أن العربية لغة الايجاز ، فالعرب يحذفون الكلمة إذا فهمت والجملة كذلك ، ويهملون مالاحاجة إليه رغبة فى الإيجاز كعلامة التأنيث فى الصفات الخاصة بالمؤنث ، كما فى أيم وطالق ومرضع ، فهل يعقل فى لغة هذا شأنها من الإيجاز أن تلتزم حركات إعراب مختلفة دون أن تكون هذه الحركات دالة على معان مختلفة

نرى فى اللغة العربية ظاهرة التعدد فى صيغ الكلمات والأدوات التى تؤدى وظيفة واحدة ، ولكن لكل واحدة معنى خاص تشير اليه كصيغ الجموع المختلفة ، كل صيغة لها دلالتها الخاصة ، والصيغ المختلفة للصفة المشبهة لكل صيغة دلالتها الخاصة ، وأدوات النفى لكل أداة معنى خاص فى النفى ، وأدوات الشرط المختلفة كذلك لايعدل عن واحدة إلى الأخرى إلا تبعاً للمعنى ؛ وهكذا فى كل الظواهر التى نشاهدها فى اللغة العربية ، وما علامات الإعراب إلاظاهرة من هذه الظواهر الكثيرة تسير على منهاجها وتأخذ حكمها ، وتكون دالة على معان مختلفة ، وتتغير تبعاً لتغير هذه المعانى ؛ فالذى يعدل بالعربى عن حركة من حركات الإعراب إلى الأخرى إنما هو المعنى وليس عاملا من العوامل . ذلك ما ارتآه الأستاذ الجليل مؤلف « إحياء النحو » فى حركات الإعراب . أشهد ويشهد معى كل منصف أنه فتح جديد فى فهم العربية

فما عسى أن يقول الأستاذ بدوى فى ذلك وما عساه أن يقول فى هذه العبارة « نريد أن نفهم حركات الإعراب كما نفهم الظواهر الأخرى فى اللغة العربية كصيغ الجموع المتباينة وصيغ الصفات المختلفة وأدوات النفى المتنوعة من حيث دلالة كل واحدة منها على معنى خاص ؟ »

وأخيراً لم يرق لدى الأستاذ الناقد أن تضم أبواب الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل تحت باب واحد هو المسند إليه وحجته أن المبتدأ لا يصح أن يكون نكرة والفاعل يصح أن يكون كذلك وللمبتدأ أحكام مع الخبر من حيث تأخره وتقدمه عليه ووقوع الخبر جملة حيناً ومفرداً حيناً آخر وليس للفاعل حظ من ذلك . والجواب عن ذلك سهل يسير ؛ فلو أن الأستاذ فهم كيف وحد المؤلف أحكام المبتدأ والفاعل وأزال وجوه التغرة بينهما لانتفت عنده كل شبهة ولآمن بأن البابين باب واحد شطرته الصناعة الفاسدة شطرين ، وذلك أننا حينما ننظر إلى المبتدأ والفاعل كشيء واحد هو المسند إليه نستطيع أن نوحد أحكامهما المختلطة ؛ وأهم ما يفرقون به بين الفاعل والمبتدأ أن الفعل يوحد مع الفاعل الجمع أو المثنى ، وأما المبتدأ فلا بد أن يطابقه الخبر ولكن المؤلف جمعهما فى هذا الحكم بقاعدة سهلة يسيرة هى المسند إليه إذا تقدم وجب أن يطابقه المسند فى العدد وإذا تأخر وجب أن يكون المسند مفرداً وهى قاعدة مضطردة لا يشذ لسبيلها والحال كذلك في التعريف والتنكير ، وذلك أنه إذا تقدم المسند إليه وجب أن يكون معرفة ، وإذا تأخر جاز أن يكون نكرة ، والحال كذلك فى التقديم والتأخير ، فاذا كان المسند إليه